

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

أ - نعتبر دراسة الأوراق التجارية من أخصب موضوعات القانون التجاري وأهمها . ويرجع إليها الفضل في المساهمة في تكوين المدنية الحديثة .

فحاجات التعامل التجاري تنضبط نظاما قانونيا يؤدي الى تسهيل التداول، والتقليل من إجراءاته ، وحماية الدائن من الدفع التي لا يعلمها . ولا تستطیع القواعد العامة المنصوص عليها في التفنين المدني أن تفي بهذا الغرض ، ومن ثم فقد ابتدع العمل صكوكا قابله للتداول بالطرق التجارية .

وتعتبر الأوراق التجارية أكثر تلك الصكوك كمالا ، لأنها مجردة وتحظى بتنظيم تشريعي كامل ودقيق . يعطى لحاملها حد : بشرا مستقلا عن الروابط السابقة على تحريرها أو تداولها .

ولما كانت دراستنا مشتقة من تلك الأوراق فلن نكون بحاجة الى التعرض لغيرها من الأوراق القابلة للتداول بالطرق التجارية (١) .
ب - والمتتبع لمؤلفات الفقه التي عالجت موضوع الأوراق التجارية يجدها تنهج في دراستنا أحد منهجين :

(الأول) ويتخذ من الكمبيالة نموذجا كاملا للأوراق التجارية ، فيخصها بدراسة شاملة تستوعب أحكامها ، ويقنع في دراسة باقى الأوراق التجارية بالإحالة على قواعد الكمبيالة في كثير من أحكامها (٢) . وسنده في هذا المنهج اتجاه المشرع المصرى وغيره من التشريعات التجارية الى التركيز

(١) يعرف التعامل التجاري الصكوك الواقعية التي تستخدم في التعامل على بضائع يحوزها الغير مثل سندات الشحن البحري وبوليصة التأمين على البضائع . كما يعرف الأوراق التجارية التي تستخدم في توظيف رؤوس الأموال النقدية في مشروعات تتخذ شكل الشركة المساهمة ، للحصول على دخل ثابت أو متغير كالاسهم والسندات وحصص التأسيس .

(٢) الدكتور / محمد صالح « الأوراق التجارية » ، طبعة سنة ١٩٠٥ ،
الدكتور / أمين محمد بدر « الأوراق التجارية في التشريع المصرى » ، طبعة سنة ١٩٥٣ .

على دراسة الكمبيالة ثم الاحالة الى أحكامها عند الاشارة الى باقى الأوراق التجارية .

أما (الثانى) فقد لاحظ أن الكمبيالة بمعناها الصحيح لا تكاد تستعمل فى المعاملات الداخلية ، وإن الأوراق التجارية التى يكثر تداولها هى السند الاذنى والشيك . ولذا فقد غلب هذا رأى الاعتبارات العملية فى دراسته الشاملة الى السند الاذنى بينما أوجز عند تناوله لاحكام الكمبيالة (١) .

وقد نهجنا فى بحثنا النهج الأول ، نظرا للاهمية النسبية التى تحظى بها الكمبيالة من الناحية العلمية ، وما تلعبه من دور هام فى المعاملات الداخلية والخارجية على حد سواء ، مع حرصنا فى ذات الوقت على استظهار الاحكام القانونية الخاصة بالسند الاذنى والسند لحامله والشيك .

ج - ولما كانت الورقة التجارية - وصورتها المثل الكمبيالة - صكاً مكتوباً يعطى لحامله حق اتخاذ وسائل تنفيذية من نوع خاص تختلف عن الوسائل التى يعطيها القانون للـدائن العادى . ومجموع هذه القواعد القانونية المتعلقة بالورقة التجارية ، يجعل التعهد الناشئ منها ثقیل الوطأة على المتعهد ، وذلك حماية لحق الدائن .

وازاء الحماية التى أسبغها القانون التجارى على حامل الورقة التجارية ، وما ألغاه على عاتقه من واجبات للحصول على حقه بأيسر طريق وأقصر وقت فقد رأينا أن نفرد لهذا الجانب دراسة خاصة هى موضوع بحثنا . نعرض فيه بالتفصيل للاساس القانونى لرجوع حامل الورقة التجارية على الملتزمين بها ، سواء أكانوا مدينين أصليين ، أم ضامين فى الوفاء ، أم مجرد كفلاء ، مع بيان قصد الشارع من حق الحامل فى هذا الرجوع ومده ، وكذا مع تفصيل للواجبات التى يلتزم الحامل باتخاذها للحصول على هذا الحق ووسيلته فى ذلك .

فبالنسبة لتحديد الاساس القانونى لرجوع الحامل على الاشخاص الملتزمين صرفيا بقيمة الورقة التجارية . سنلقى الضوء على شخص ذلك الملتزم مع رسم حدود حق الحامل فى الرجوع عليه ، وبيان الاساس القانونى الذى يستند اليه فى هذا الرجوع ، محاولين فى ذلك تخليصه من مختلف الفروض التى قد تلتبس به .

(١) الدكتور / محسن شفيق ، الأوراق التجارية ، الطبعة الاولى سنة

١٩٥٤ .

وفى تناولنا لرجوع حامل الكمبيالة بدعوى ملكية مقابل الوفاء مستعمل على تحديد ماهية مقابل الوفاء وشروط وجوده ، وطبيعة هذا المقابل ، ومدى حق حامل الكمبيالة عليه ، مع عرض موجز لمختلف الآراء التى قيلت فى هذا الصدد . وسوف نركز بصفة خاصة على الحلول العملية لصور تراحم أكثر من حامل على مقابل وفاء كمبيالة واحدة ، والصعوبات التى قد تعترض الحامل عند مطالبته بذلك المقابل ، سواء بالنسبة لمعارضة الساحب فى الوفاء له ، أو الحجز عليه من جانب دائنى ذلك الساحب أو المظهر . وسوف يكشف البحث عن مدى أحقية هؤلاء الدائنين فى الحجز على مقابل الوفاء . كما يعرض لمصير هذا المقابل فى حالة افلاس كل من الساحب أو المسحوب عليه مع المقارنة بين رجوع الحامل بدعوى الصرف ، ورجوعه بدعوى ملكية مقابل الوفاء .

هـ - وفى مقام تفصيل أحكام الامتناع عن الوفاء بقيمة الورقة التجارية وآثاره . فسوف يجلو البحث مدى التزام الحامل بالمطالبة بقيمة الورقة فى ميعاد الاستحقاق ، وما يقتضيه ذلك من تحديد هذا الميعاد ، اذا كان مذكورا فى الصك على وجه التعيين ، أم كان قابلا للتعيين . مع تفصيل الحالات التى يجوز فيها للحامل الرجوع بقيمة الورقة قبل ميعاد استحقاقها .

كما يتناول البحث مدى التزام الحامل بتحرير بروتستو عدم الدفع ، وميعاد تحريره ومحلّه وشكل البروتستو . وكيفية اعلانه وقيدّه وشهره ، والآثار المترتبة على تحريره . كما ننوه فى هذا البحث الى أحكام بطلان هذا البروتستو ، وامكان تصحيحه ، وكيفية التمسك بهذا البطلان ، ومدى مسئولية المحضرين عنه .

وفى مجال الاعفاء من تحرير البروتستو ، يجلو البحث صور هذا الاعفاء ، ويتعرض لشرط عدم الضمان وطبيعته .

كما يكشف البحث عن أحكام الوفاء الذى قد يحصل بطريق التوسط وقت تحرير بروتستو عدم الدفع من شخص غير ملزم بالوفاء بقيمة الورقة مع بيان شروط هذا الوفاء وشكله والتراحم عليه . والآثار التى تترتب عليه .

أما عن الوسائل التى يلجأ اليها حامل الورقة التجارية للحصول على قيمتها ، فسوف يوضح البحث صور تلك الوسائل الودية منها والقضائية .

ففى الصورة الاولى يعرض البحث لكمبيالة الرجوع ، والآثار التى تترتب على تحريرها .

وفى الصورة الثانية يفصل البحث الرجوع القضائى بشقيه ، أما بطريق استصدار أمر الأداء ، وأما بطريق دعوى الرجوع على الملتزمين بقيمة الورقة مجتمعين أم منفردين .

فبالنسبة لسلوك طريق استصدار أمر الاداء ، يجلو البحث مدى الزام الحامل بتحرير بروتستو عدم الدفع ، أم اتخاذ الاجراءات التى نص عليها قانون المرافعات المدنية والتجارية . وتحديد المحكمة المختصة باصدار هذا الامر ، مع بيان الاشخاص الذين يلتزم الحامل باتباع هذا الطريق فى مواجهتهم ، والتركيز بصفة خاصة على الضامن الاحتياطى لآى منهم .

أما فى مجال دعوى الصرف ، فسوف يكشف البحث عن شروط تلك الدعوى وموضوعها ، والمحكمة المختصة بنظرها والسير فيها ، وأحوال رجوع الملتزمين بعضهم على البعض الآخر ، مع عرض الأساس القانونى لرجوع المظهر ، ومدى امكانية رجوعه على باقى الملتزمين بمجرد مطالبته قضائيا بالوفاء بقيمة الورقة .

وقد اهتم هذا البحث بالحالة التى تفقد فيها الورقة التجارية من الحامل قبل استيفائه لقيمتها ، ومدى أحقيته فى الرجوع على الملتزمين بها ، والاجراءات التى يتعين عليه اتباعها ، سواء أكانت الورقة التجارية المفقودة من نسخة واحدة أم من عدة نسخ .

هذا كما سيكشف البحث عن أحكام الحجز التحفظى ، الذى يحقق لحامل الورقة التجارية توقيعه على منقولات مدينه وشروطه واجراءاته ، مع بيان مدى الزام الحامل بتحرير بروتستو عدم الدفع على ضوء الآراء الفقهية ، وأحكام قانون الصرف وقوانين المرافعات المدنية والتجارية المصرية التى صدرت حتى الآن لما بين نصوصها من خلاف سوف نتناوله تفصيلا والرأى الذى نراه فى هذا الصدد .

ز - ولقد حاولنا أن نعطى هذه الدراسة طابعا مصريا حتى تلقى مشاكل البيئة المصرية حظها الواجب من العرض والتحليل . ومن ثم فلم نعرض للأوضاع القانونية القائمة فى التشريعات الأجنبية الا بالقدر الذى يتصل بالأوضاع المعروفة فى مصر .

ولكننا لم نهمل الرجوع الى الفقه الاخترى كلما رأينا ذلك ضروريا .

ولقد أولينا أحكام القضاء المصرى بشقيه الوطنى والمختلط ، وقضاء
النقض عناية خاصة باعتبارها صورة صادقة لاجداث البيئة المصرية ، ولما
فيها من ذخيرة علمية ضخمة ، تقنى فى أكثر المواضع عن الرجوع الى
أى قضاء آخر . الا أنه بالرغم من ذلك فقد اهتم البحث بالقضاء الفرنسى
باعتباره منبعاً لا ينضب لاستجلاء نصوص القانون التجارى الفرنسى ، الذى
اشتق عنه القانون المصرى أحكامه .

وأخيراً فلم يغفل البحث عرض الحلول التى أخذ بها قانون جنيف الموحد
فى الكمبيالة والسند الأذنى والشيك باعتباره آخر محاولة دولية لتوحيد
الأحكام الخاصة بالأوراق التجارية ، وبوصفه الأساس الذى استندت
إليه لجنة تعديل القانون التجارى المصرى فى اعداد المشروع التمهيدى
لقانون الأوراق التجارية ، الذى نرجو أن يصدر فى وقت قريب .

وبعد فما أزعم لهذا البحث قدراً خاصاً ، وإن كان فى حقيقته ثمرة
جهد متواصل أنفسح الوقت خلاله لأعمال الفكر وتدبر الرأى ، وتبادل
وجهات النظر مع كثير من المشتغلين بفقہ القانون التجارى وتطبيقه .

وقد أقدنا من جهود ومؤلفات أساتذتنا فى مواطن الغموض فاليهم جميعاً
يرجع الفضل فيما انتهيت إليه .

والبحث فوق ذلك كله وفاء لما أخذنا ورجاء فى المزيد .

ج - وعلى هدى ما تقدم فإن البحث يشتمل على أبواب ثلاثة :

الأول : الأساس القانونى لرجوع حامل الورقة التجارية .

والثانى : أحكام الامتناع عن الوفاء بقيمة الورقة التجارية وآثاره .

والثالث : وسائل رجوع الحامل الذى لم يستوف قيمة الورقة التجارية

ونسأل الله التوفيق .